مسائل الخلاف في تاريخ الفكر النحوي بين البصرة والكوفة
نقد وتقويم*[1]
مسألة العطف على الضمير المتصِّل نموذجا.

أحمد التيجاني جالو
أستاذ بجامعة دكار

القسم الأول: وحدة النظرية النحوية في تاريخ الفكر العربي.

تمهيد:

إن النظرية النحوية العربية، التي وصلتنا مدوَّنة من قبل سيبويه، تتميَّز بقدر كبير من الاستقرار في مبادئه الأساسية وفي مسائله الفرعية منذ الكتاب الأوَّل لسيبويه إلى يومنا هذا. بيد أن هذه النظرية النحوية العربية لم تقفل الباب أمام التغيير لتكرِّر نفسها بنفسها على مدى العصور. "وسيكون من قصر النظر، كما يقول الدكتور حسن حمزة، اعتبار تاريخ الفكر النحوي العربي كله تقليدا واجترارا مُمِلاً لعمل الأولين، فمواطن التجديد كثيرة في التراث النحوي العربي[2]. والهدف الأساسي في هذا البحث هو الوصول إلى نتيجة مفادها هو : أن خلافات النحويين العرب عبر العصور كانت تنوُّعا في داخل النظرية النحوية العربية الواحدة لا في خارجها. والأمثلة في ذلك كثيرة، ولكننا عالجنا في هذه الدراسة مسألة من المسائل التي اعتبرها الأقدمون واحدة، كما اعتبرها الدارسون جميعا حتى في أيامنا هذه مسألة خلافية مُسَلَّما بها، وهي مسألة العطف على الضمير المتصل.

ومنهجنا في هذا البحث للوصول إلى الأهداف المذكورة هو الرجوع إلى المصادر الأولى المؤسسة لعلم النحو مثل مؤلفات كل من سيبويه والفراء، رأسي المدرستين البصرة والكوفة، لنرى صحة ما ينسب من خلاف حول هذا الموضوع. ثم نقارن تلك الآراء بموقف الأخفش الأوسط الذى يرد في حقِّه كثيرا معادلتان مشهوران، هما : "ووافق الأخفش الكوفيين في هذه المسألة"، أو "وخالف الأخفش البصريين في هذه المسألة"، ثم نقارن كل هذه الآراء بما قدَّمه النحاة المتأخِّرون وبما يقدِّمه الدارسون المعاصرون لنرى هل أنهم يتابعون الأقدمين فيما ذكروا؟ أم أن هناك من يتصدَّى لذلك ليقدِّم جديدا في الموضوع.

---

[1]* الدكتور أحمد التِّجَّاني جَأْو أستاذ محاضر بقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشيخ أنْتا جُوبْ، دكار- السنغال.

[2] حمزة، حسن، الصرف بين سيبويه والفراء، مجلَّة اللغة العربية الأردني، عدد 53، السنة الحادية والعشرين، عَمَّان، 1997، ص : 65.

تحليل

إن العطف على الضمير المتصل من المسائل التي يُزْعم دَوَرَانُ الخلاف حوله كثيرا بين البصريين والكوفيين بناء على ما نسبه إليهم - صحة أو خطأ- بعض النحاة القدماء والمتأخرين[1]. والعطف، أي عطف الاسم الظاهر، على الضمير المتصل جائز حسب شروط حدَّدها اللغويون والنحاة. ومن أهم هذه الشروط يمكن ذكر شرطين أساسيين، هما:

1 - إعادة الحرف الجارّ للضمير المتصل في الاسم الظاهر المعطوف عليه؛

2 - الفصل بين الضمير المتصل المعطوف وبين الاسم الظاهر المعطوف عليه بأي نوع من أنواع الفصل. والعطف على الضمير المتصل من المسائل التي يرد فيها اسم الأخفش كثيرا جداً في تاريخ النحو العربي. وقد يرد اسم الأخفش، أحيانا كثيرة، مرتبطا باسم النحاة الكوفيين؛ وبعبارة أخرى، فالعطف على الضمير المتصل من المسائل التي يزعم فيها الكثير من النحاة أن الأخفش يخالف فيها رأيَ البصريين. ووجهة نظر البصريين يقابلها في تراث النحو العربي رأي الكوفيين،فتكون خلاصة القول حينئذٍ أن مخالفة الأخفش لرأيِ البصريين يعنى تَبَنِّيهِ رأيَ النحاة الكوفيين ووجهة نظرهم.

ولكي تتضح دراستنا لهذه المسألة فلا بُدَّ من أن نعود إلى حالات هذا الضمير ونجمل تقسيماتها حسب الوضع اللغوي الخاص به. فعلى هذا الأساس، يمكن القول إن النحاة يقسّمون الضمير المتصل إلى أربعة أقسام كبرى:

1- القسم الأول، وهو حالة ضمير الرفع، وهو القسم الذى يكون فيه الضمير المتصل ضميرا بارزا مرفوعا، مثل: "ضربتُ" و"ضربتَ"، فتاء الفاعل المرفوع في كل من الفعلين ضمير متصل بارز.

2- القسم الثاني، وهو حالة ضمير النصب، وهو القسم الذى يكون فيه الضمير المتصل ضميرا بارزا منصوبا، مثل:"ضَرَبَكَ فأوْجَعَكَ"، فالكاف التي جاءت ضميرا منصوبا في كل من الفعلين ضمير متصل بارز.

3- القسم الثالث، وهو حالة ضمير الجر، وهو القسم الذى يكون فيه الضمير المتصل ضميرا بارزا مجرورا، مثل: "كتابك" و"قلمك"، فالكاف التي جاءت ضميرا مجرورا بالإضافة في كل من الاسمين ضمير متصل بارز.

---

[1] أنظر في الموضوع، حمزة، حسن، العطف على الضمير المتصل في النحو العربي، مجلة Arabica ، عدد 36، 1989، ص 249-271.

4- أما القسم الرابع، وهو حالة ضمير رفع أيضا، فهو القسم الذى يكون فيه الضمير المتصل ضميرا مرفوعا غير بارز، مثل: "ضربَ"، في الماضى، و"اضربْ"، في الأمر، و"أضرِبُ" و"تضرِبُ"، في المضارع. ويقدِّر النحاة بأن هناك ضمائر مُسْتَكِنَّة أو مستترة في كل هذه الأفعال. ويمكن تصوير حالات هذه الضمائر على النحو التالى:

	الضمير	حالته	إعرابه	ملاحظة
1-ضَربْ	تُ	متصل بارز	مرفوع	
2-ضَرَبَ	كَ	متصل بارز	منصوب	
3-كتابُ	كَ	متصل بارز	مجرور	
4-ضرَبَ	0[1]	(متصل) مستتر	مرفوع	+ زيْدٌ[2]
5- اضربْ	0	(متصل) مستتر	مرفوع	
6- أضْربُ	0	(متصل) مستتر	مرفوع	
7- تَضْربُ	0	(متصل) مستتر	مرفوع	

فالضمير، في كل من الحالات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة، غير بارز في هذه الأفعال، ولكنه ضمير متصل. ويمكن توسيع النموذج إلى كل الضمائر في المفرد. ولكن المشكلة تأتى في المقارنة بين ضمير الغائب وضمير المتكلم والمخاطَب إذا افترضنا أن الاسم العلم "زيد"، في الحالة رقم 4، يومِئُ إلى الضمير المستتر المقدَّر فاعلا في ضمير الغيبة، لأنه يمكن استبدال الاسم الظاهر "زيد"، بالضمير المستتر، إذا كان الفاعل يسمى زيدا. ويعنى هذا أنه يمكن أن يقع الاسم الظاهر موقع الضمير المرفوع المستتر، لأنه بحكم المتصل، إذا كان الفعل في ضمير الغائب، مثل: "ضربَ زيدٌ"، بدلا من أن يكون الضمير مستترا في ضرب، كما يمكن أن يحل محل الضمير المفرد ضمير آخر بارز إذا كان الفاعل مثنًّى أو جمعا في ضمير الغيبة، مثل: "ضربا"، و"ضَرَبُوا"، لأنه لا يتصوَّر أن يوجد فعل بدون فاعل.

أما ضمير المتكلم والمخاطَب والأمر مثل: "ضربْتُ" و"ضربْتَ" و"اضْرِبْ" مفردا كان أو مُثَنًّى أو جمعا، فلا يمكن أن يحل الاسم الظاهر فيه محل الضمير المستكن وجوبا، كما هي الحال في ضمير الغائب المستتر جوازا كما مثَّلناه. ولهذا حتى وإن كان الفاعل (يسمَّى زيدا) في كل هذه الضمائر الثلاثة للمتكلم

---

[1] رمَزْنا هذا الضمير بعلامة الصفر، لأنه دائما ضمير غير بارز.

[2] ورود الاسم الظاهر في هذه الخانة يعنى إمكانية إحلاله محل الضمير.

والمخاطَب والأمر فلا يمكن إحلال الاسم العَلَم مكان الضمير. ويمكن تصوير ذلك على النحو التالي:

الفعل	الضمير المعرب فاعلا	إمكانية إحلال الاسم الظاهر محل الضمير	الجملة	وضعها حسب الصواب والخطأ
1-ضرَب	0	+ زيد	ضَرَبَ زيدٌ	صواب
*2[1]-ضَرَبْ	تُ	+ زيد	*ضَرَبْتُ زيدٌ	خطأ
*3-ضرَبْ	تَ	+ زيد	*ضَرَبْتَ زيدٌ	خطأ
*4 اضْربْ	0	+ زيدٌ	*اضْرِبْ زيدٌ	خطأ
*5 أضْرِبُ	0	+ زيدٌ	*أضْرِبُ زيدٌ	خطأ
*6 تَضْرِبُ	0	+ زيدٌ	*تَضْرِبُ زيدٌ	خطأ

ويظهر من خلال هذا الجدول إذن أن الاسم الظاهر والضمير المستكن لا يتعاقبان في ضميري المتكلم والمخاطَب، كما هي الحال في ضمير الغيبة، ولا يتعاقبان كذلك في فعل الأمر، لأن فاعل فعل الأمر كذلك مقْحَمٌ في فعله. ولذلك فحينما يكون ضمير الغيبة (هو)، أو ضمير المخاطَب (أنت) مُظهَراً، فإنه يعربُ "توكيدا " أو "نعتا" للضمير المستتر الذى سبقه؛ فلا يعرب الضمير فاعلا للفعل الذى قبله، لأنه ضمير مستتر حتما أو وجوبا، ولهذا لا يمكن إحلال الاسم الظاهر محله.

قوة الكلمة وضعفها حسب طبيعتها في اللغة

إن العرض القصير الذى قدَّمناه حول الضمير المتصل المرفوع أو المنصوب أو المجرور يبيِّن لنا أن الضمير المتصل "وحدة لغوية" من نوع خاص. وخصوصية هذه الوحدة اللغوية هي أنها لا يمكن أن تكون وحدة مستقلة في حدِّ ذاتها. ومعنى ذلك أنها لا وجود لها – بصفتها ضميرا- إذا لم تكن مرتبطة بوحدة أخرى غيرها ومُعتمِدةً عليها. ولهذا فعلاقتها مع "هذا الغير" علاقة تابع بمتبوع. فالضمير المتصل إذن ليست له خصوصيات الوحدات اللغوية المستقلة

[1] النجمة تشير إلى خطإ الجملة المصاحبة لها.

الأخرى ومزاياها. وعلى هذا الأساس يعتبر النحاة أن الضمير المتصل المرفوع أو المنصوب أو المجرور أضعف من الوحدات اللغوية الأخرى. وهذا ما يفسِّر أيضا أن الضمير المتصل لا يمكن أن يكون أساسا أو قاعدة تعطف عليها وحدة لغوية أخرى أقوى منها، وهو الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل، لأن الضمير المتصل، كما يقول النحاة، كالجزء مما قبله، أو جزء لا يتجزَّأ مما قبله. ويكاد الضمير المتصل يخلص للخِطَابِ أو للحرفِيَّة كما قال ابن جِنِّي. وقد أحسن ابنُ جِنِّي صُنْعاً في شرحه العلاقة بين الاسم الظاهر والضمير وشرح سبب جواز العطف بين اسمين ظاهرين أو بين اسم ظاهر وضمير منفصل من غير إعادة الجارِّ، وعدم جواز ذلك في الضمير المتصل فقال:

"إن الأسماء المظْهرة من حيث هو، هي الأولُ القَدَائِم القَوِّية. احتُمل فيها ذلك لسبقها وقوَّتها. والأسماء المضمرة ثوان لها وأخلاف منها (ومعوَّضة) عنها فلم تَقْوِ قوة ما هي تابعة له ومعتاضة [عنه]. فَأَعلَّها ما لا يعلُّه ووصل إليها ما يقصر دونه [...]. ولسنا ندَّعي أن كل مضمر لا بدَّ أن يخلع عنه حكم الاسمية ويخلص للخطاب والحرفية [...]. وإنما قلنا إن معنى الحرفية قد أخلص له بعضها فضعف لذلك حكم جميعها، وذلك أن الخلع فيها إنما لحق متصلها دون منفصلها [...]. وأمَّا المنفصل فجارٍ بانفصاله مجرى الأسماء الظاهرة القوية المعربة. وهذا واضح"[1].

فالضمير المتصل إذن له وضع خاص في العربية. فهو إما أن يصاغ بحرف متحرك واحد، أو بحرف ساكن واحد. ونظرا لأن طبيعة اللغة العربية وقوانينها لا تقبل الابتداء بحرف ساكن، كما أنه لا تقبل الوقوف بحرف متحرك (قوانين الوقف والابتداء)، فإن الضمير المتصل لا يمكن أن يكون وحدة مستقلة في حدِّ ذاتها. ولهذا فالضمير المتصل، كما يبدو من معنى هذا الاصطلاح، يجب أن يكون دائما متصلا بما سبقه. وعلى هذا الأساس تظهر خصوصية الضمير المتصل.

"النحو العلمي والنحو العقائدي"

إن السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: هل يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع أو المجرور أو المنصوب من غير فصل أو من غير إعادة الحرف الجارِّ؟

هذا التساؤل هو الذى سنحاول الإجابة عنه من خلال المصادر الأولى لعلم النحو لنرى هل الآراء الخلافية التي جاءت في هذا الباب تحت ما يسمَّى

---

[1] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجَّار، ط2، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، 1986، ج 2: 193-194.

بـ"مدارس النحو العربي" بين البصرة والكوفة يجب أن ينظر إليها على أن كل مدرسة تشكّل خطا نظريا بالمعنى الحرفي للكلمة. وبناء على ذلك فما يرد من هذه الآراء يطابق الواقع في الدرس النحوي، أم أنه غُلُوٌّ ومبالغة أدّيا بالبعض إلى الإيمان إيمانا عقائديا جعلهم يصَنِّفون النحاة إلى بصريين وكوفيين بصفة شبه أيدلوجية ومبالغ فيها دون أيِّ نقد أو تمحيص وتقويم، فيكون ما جاء على هذا النحو لا يطابق واقع ما ورد في الدرس النحوي.

إن عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل تبدو، لأول وهلة، مسألة بسيطة وواضحة، لأنها مسألة مبنيَّة على مبدأ علمي عام. فالمبادئ العلمية لا تحتمل أيَّ خلاف إذا استثنينا ما يخرج بعضه عن القاعدة لعلة تخصُّه، فيكون استثناءً يثبِّت القاعدة. وهذا يفترض منا إذن أن نعتبر أن التقسيم المدرسي :"بصرة/كوفة" الموجود في الدرس النحوي إنما هو تقسيم أو استعمال لمصطلح المدرسة على سبيل الاتساع لا على أساس أن مبادئ كل مدرسة تشكّل خطا نظريا تختلف أصلا وفرعا عن المبادئ التي جاءت بها أهل المدرسة الأخرى. ولكن بعض النحاة افتتنوا في مسائل الخلاف وبالغوا فيها، ثمَّ أصروا إصرارا – كما أسلفنا- ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم بأن هناك "مدارس النحو العربي في البصرة والكوفة وغيرها من حواضر العالم الإسلامي"، كما أصروا بصفة أيدلوجية أيضا، على تصنيف ما يميِّز كل مدرسة في هذه المدارس من الرجال والآراء والخصائص وأساليب العمل وطرق دراسة المادة اللغوية وغير ذلك من القضايا.

المبدأ النظري العام في شروط جواز العطف على الضمير المتصل.

إن هذا التصنيف القائم على التفرقة بين خصائص "مدارس النحو العربية، وخاصَّة مدرستي البصرة والكوفة" يمكن تحليله على مستويين:

المستوى الأول، هو المستوى النظري العامّ، وهو الذى يضع النحاة فيه بعين الاعتبار ما يأتى فيه الاستعمال حسب القواعد ومواصفات القياس وموافقة الأصول على أساس صحة اللفظ والمعنى. وهذا الاستعمال الموافق للأصول هو الأساس والقاعدة، وهو الأكثر شيوعا؛ ولكن ذلك لا يعنى أنهم يتجاهلون أنه يمكن أن يرد استعمال آخر مخالف لما سبق تعريفه.

أمَّا المستوى الثاني، فهو المستوى التطبيقي الخاص، وهو ما يخصُّ بعض لغات العرب واستعمالاتهم. وفي هذا المستوى يتبنَّى النحاة جميعا مبدأ علميا عاماً، ألا وهو تسجيل ما ورد استعماله مخالفا للأصول على أساس أنه سُمِع عن العرب ويكون ذلك في حكم ما شذَّ عن القاعدة، ويكون هو الأقل شيوعا، إما لأنه جاء مخالفا للأصل، أو لأنه جاء على خلاف الأصل أو خلاف الأولى. ونظرا لأنه موجود ومسجَّل في كلام العرب، وإن كان ليس على صحة الاستعمال، فإنهم يعالجونه على أساس المستوى الذى ورد فيه وسجِّل في كلام

العرب، ومع ذلك فلا يعزب عن أذهان النحاة أن هناك معيار المفاضلة والاختيار بين المستويين، وبعبارة أخرى هناك تفاوت في الحسن والقبح طبقا لصحة الاستعمال بين المستويين.

وعلى هذا الأساس نجد في تعليلاتهم ما يدل على الفرق بين المستويين حسب معيار المفاضلة وحسب التفاوت في الحسن والقبح وحسب مواصفات صحة نظام اللغة في كلا الاستعمالين. فنجد عند الفراء مثلا عبارات مثل "وأكثر كلام العرب أن يقولوا"، أو عبارة: "ولا يكادون يقولون"[1]. ونجد مثل هذا أيضا عند الأخفش، فهو يشرح هذا المفهوم شرحا جيِّداً وهو يتحدث عما يمكن أن يتعلق بالمستويين. فقد تناول معنى فعل " كاد المنفي متبوعا بفعل مضارع آخر"، فقال بصدد قوله: {إذا أخرج يده لم يكد يراها}[2]، "[...] وذلك أنه لا يراها. وذلك أنك إذا قلت: "كاد يفعلُ"، إنما تعنى قارب الفعل ولم يفعل. فإذا قلت: "لم يكد يفعلُ، كان المعنى: أنه لم يقارب الفعل ولم يفعل على صحة الكلام. وهذا معنى هذه الآية، إلا أن اللغة قد أجازت: "لم يكد يفعلُ" في معنى فعل بعد شدة على ما فسرت لك. وليس هو على صحة الكلمة"[3].

وخلاصة هذا الكلام أن هناك ما يردُ استعماله في اللغة "لا يكاد يقالُ" كما قال الفراء، أو " ليس هو على صحة الكلمة" كما عبَّر عنه الأخفش، لأن اللغة قد تُجيزُ بعض الاستعمالات على سبيل الاتساع لا على سبيل أنه استعمال يخضع للقاعدة.

قاعدة العطف على الضمير المتصل

إن هذا الفرق الذي قدَّمناه بين هذين المستويين، وهما المستوى النظري العام، والمستوى التطبيقي الخاصّ، أو حسب "المستوى العام لنظام اللغة" وحسب "مستوى مواصفات صحة نظام اللغة"، على حد تعبير الأستاذ حسن حمزة[4]، يمكن أن يمهِّد لنا الطريق لفهم تفاصيل مسألة عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل وما يدور حوله من خلاف مزعوم بين البصرة والكوفة من جهة، أو بين الأخفش وسيبويه من جهة أخرى. فالضمير المتصل، كما هو معروف، يمكن أن يكون مرفوعا أو مجرورا منصوبا، ولكن الضمير المرفوع والمجرور هما اللذان يدور حولهما الخلاف، ولذلك يستهل الكثير من النحاة هذا الباب بآية سورة النساء الأولى، لأنها تتضمن عبارة صريحة تُظهر مشكلة

---

[1] الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معانى القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، بيروت، دون تاريخ، ج 3 : 95.

[2] الآية 40 من سورة النور.

[3] الأخفش، ابو الحسن سعيد بن مَسْعدة، معانى القرآن،تحقيق فائز فارس، الطبعة الأولى، دار البشير، 1981، ج 2 : 304-305.

[4] العبارة مترجمة من الفرنسية وهي: Niveau du sytème et niveau de la norme.

مسألة العطف على الضمير المتصل. وخلاصة هذه المشكلة هي التي يقدِّمها لنا الكفوي بقوله:

"والكوفيون على جواز العطف على المضمر المجرور، وبغير تكرير، وهو الصحيح عند المحقِّقين كابن مالك. ودليله قراءة حمزة: "تساءلون به والأرحامِ[1]، بخفض الأرحام. قال أبو حيَّان : والذي نختاره جواز ذلك لوروده في كلام العرب كثيرا نظماً ونثرا ولسنا متعبِّدين بإتباع جمهور البصريين. بل نتبع الدليل"[2].

إن الكفوي يثير هنا مسألة بالغة الأهميَّة يحثُّنا فيها على المقارنة بين مبدأ دراسة النحو بشكل مجرَّد وبين مبدأ دراسته بشكل أيدلوجي أو عقائدي. فهو يرى أن دراسة النحو ليستْ مسألة عبادة أو عقيدة، بل يكفي فيها إتباع الدليل العلمي فحسب، وإن كان ذلك يؤدِّى إلى مخالفة رأي الجمهور. فالقضيَّة التي يثيرها الكفوي هنا هي "مسألة جواز العطف على الضمير المجرور. ولا تختلف طبيعة الضمير المجرور عن طبيعة الضمير المرفوع في هذا الشأن، ولذلك فإن المسألة يمكن أن تدرس من زاوية واحدة، ذلك أن الضميرين وجهان لمسألة واحدة. ولكن ما يلفت النظر هو ما نستنتجه من كلام الكفوي، وينحصر في أربعة أمور:

الأول: ذكر اسم الكوفيين وربطه بجواز العطف على الضمير المجرور دون تحديد هوية أولئك الكوفيين.

الثاني: ادعاء صحة ذلك عند المحقِّقين كابن مالك.

الثالث: اختيار جواز ذلك، كما قال أبو حيَّان، لكثرة وروده في كلام العرب نظما ونثرا.

الرابع: التصريح بأن النحو ليست ملة يتعبَّد فيها الأتباعُ جمهور البصريين بناء على أنهم يمثِّلون الأغلبية، والحال أن الصحيح هو ما يقوله الكوفيون.

البصريون والكوفيون وجها لوجه أمام العطف على الضمير المتصل

ولمناقشة هذه الآراء وتوثيقها بل وتقويمها ونقدها سنقسم المسألة ذلك إلى ثلاثة أجزاء، في المرحلة الأولى نعالج فيها العطف على الضمير المتصل المرفوع. والمرحلة الثانية نخصصها للضمير المتصل المجرور أما في المرحلة الثالثة فسنعرِّج مارِّين مرور الكرام على حالة الضمير المتصل المنصوب. فقد عالج سيبويه هذه المسألة فقال في الضمير المرفوع :

---

[1] الآية 1 من سورة النساء.

[2] الكفوي، أبو البقاء الموسوي الحُسيني، الكليات، تحقيق عدنان درويش، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة بيروت، 1993 : 610.

"وأمَّا ما يقبح أن يَشْرَكَهُ المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: "فعلتُ وعبد الله"، "وأفعل وعبد الله". وزعم الخليل أن هذا إنما قَبُح من قبل أن هذا الإضمار يُبْنَى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمرا يغيِّر الفعل عن حاله إذا بعد عنه [...] وأمَّا فَعَلْتُ فإنهم قد غيَّروه عن حاله في الإظهار، أسْكنت فيه اللام فكرهوا أن يشرك المظهر مضمرا يُبْنَى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتَّى صار كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كألف أعطيتُ. فإن نعتَّه حسُن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: "ذهبْتَ أنت وزيدٌ"، وقال الله عزَّ وَجَلَّ: "فاذهَبْ أنت وربُّك"[1]، و "أُسكُنْ أنت وزوجك الجنَّة"[2]. وذلك أنك لما وصفته حَسُن الكلام حيث طوَّله وأكَّده، كما قال: "قد علمتُ أن لا تقولُ ذاك، فإن أخرجت "لا" قبُح الرفعُ [...] واعلم أنه قبيح أن تقول : ذهبتَ وعبدُ الله وذهبتُ وعبدُ الله و ذهبتَ وأنا، لأن أنا بمنزلة المظهَر، ألا ترى أن المظهَر لا يشركه إلاَّ أن يجيءَ في الشعر. قال الراعي:

فلمَّا لَحِقنا والجيادُ عشيَّةً دَعَوْا يا لَكَلْبٍ واعْتَزَيْنَا لعامرٍ"[3].

ويمكن أن نستنتج من كلام سيبويه أمورا عِدَّة منها :

1- أن عطف الاسم الظاهر على الضمير المنفصل استعمال جائز، على المستوى النظري العام، وهو المستوى العام لنظام اللغة. وهذا ما يتضّح من تحليل سيبويه عند ما قال: "وأمّا علامة الإضمار التي تكون منفصلة من الفعل ولا تغيِّر ما عَمِلَ فيها عن حاله إذا أُظهِرَ فيه الاسمُ ، فإنه يشركها المظهرُ؛ لأنه يشبه المظهرَ، وذلك قولك: أنت وعبدُ الله ذاهبان والكريم أنت وعبدُ الله"[4].

2- أن عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل استعمال غير جائز على المستوى النظري العام، وهو المستوى العام لنظام اللغة، لأن هناك مواصفات الحكم في جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع، على أساس أن هناك معيارَ المفاضلة والتفاوت في درجة القبول أو الرفض، لأن سيبويه يضع في الموازنة مفهومي "الحسن" و"القبح" في الاستعمال.

3- ينتج من توفُّر شروط المستوى النظري العام، توليد لغة أو استعمال يطابق مواصفات صحة نظام اللغة العام بناء على صحة اللفظ والمعنى.

---

[1] الآية 24 من سورة المائدة.

[2] الآية 35 من سورة البقرة والآية 19 من سورة الأعراف.

[3] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، 1983، ج 2: 378.

[4] سيبويه، الكتاب، مرجع ج 1 : 380.

4- أما على المستوى التطبيقي الخاص، أي على مستوى ورود شيء في مدوَّنة اللغة العربية يكون مخالفا لشروط المستوى النظري العام، فإن ما ورد بتلك الصفة في مدوَّنة العربية مخالفا للأصول يجب أن يُسجَّل ولكنه لا يقاس عليه، لأن مواصفات صحة نظام اللغة تصنِّفه في حكم القبح، كما أن حالة الضمير المتصل مع الفعل ينتج عنه أمران، هما:

- ا - أن هذا الاستعمال يُبْنَى عليه الفعل فيغيِّره عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمر؛
- ب - أن هذا الاستعمال يؤدِّي إلى أن المضمر يصير كأنه شيء في كلمة لا يفارقها، أو كالبعض مما قبله كما قال الكفوي.

5- إن ما ورد في مدوَّنة اللغة مخالفا للأصول وللمبادئ العامة يمكن تصحيحه وإعادة جوازه بشرط وهو الفصل وما في معناه، وهو ما عبَّر عنه سيبويه بقوله: "فإن نعتَّه حسُن أن يشركه المظهر" أو "وذلك أنك لما وصفته حَسُن الكلام حيث طوَّله وأكَّده".

نحن نؤمن الآن إيمانا يعزّز قناعتنا ببداهة ظهور الوحدة التي تتميز بها النظرية النحوية العربية واستقرارها على مستوى المبادئ الأساسية، فإننا ما زلنا نجد أن بعض الباحثين المحدثين والمعاصرين يردِّدون آراء منسوبة إلى بعض النحاة القدماء والمتأخرين والذين يصرون على اختلاق مواقف وآراء نحوية يزعمون أن الأخفش يتميَّز بها. ويزعمون مثلا أن الأخفش له آراء ومواقف نحوية تخالف آراء جمهور البصريين؛ ومن بين هذه الآراء مسألة العطف على الضمير المتصل وغيرها من المسائل. ويكاد يتفق الكثير من النحاة على القول بأن الأخفش يتبنَّى تلك المواقف المخالفة لوجهة نظر سيبويه بصفة منتظمة. والغريب في الأمر أن هذا الزعم القائل بأن الأخفش يتبنَّى المواقف النحوية المخالفة لوجهة نظر سيبويه والبصريين يؤدِّي -حتما- وبصفة تلقائية إلى القول: بأنه يوافق الكوفيين في هذه المسألة خاصة. يقول عبد الأمير محمد أمين الورد في هذا الموضوع: "وقد تابع الأخفش أستاذَه يونس في كثير من آرائه فيما نعلم [...]. وقد تابعه في عطف ظاهر على مضمر مع عدم الالتزام بإعادة الخافض. وقد تابعهما في ذلك الكوفيون وقطرب والشلوبين وابن مالك وأبو حيَّان [...] وجاء على ذلك قراءة ابن عباس والحسن وحمزة [...]: {واتقوا اللهَ الذي تساءلون بِهِ والأرحامِ"[1].

---

[1] الورد، عبد الأمير محمد أمين، منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، الطبعة الأولى، مؤسسة العلمي، بيروت، 1975: 42-43.

وقد ظهرتْ الآن أن الحقيقة العلمية قد أنْصفَت الأخفش حقاً، كما أنْصَفتْ بعض الكوفيين كالفراء كما سنراه لاحقا. وهي أي الحقيقة العلمية بعيدة كل البعد عن هذه الآراء التي يحاول عبد الأمير محمد أمين الورد وأمثاله أن يؤكّدوا صحَّةَ نسبتِه إلى الأخفش أو حتَّى مجرَّد صحَّة وجوده في تاريخ الدرس النحوي. إن تعليل سيبويه لجواز العطف على الضمير المتصل المرفوع يقوم على التمييز بين أمرين:

1 – الأمر الأوَّل، هو أن يأتِيَ عطف الظاهر على الضمير المتصل مقترنا بإعادة الجارِّ أو مصحوبا بالفصل وما يقوم مقامه؛ وهذا جائز باتفاق.

2 - الأمر الثاني، هو أن يأتِيَ عطف الظاهر على المتصل غير مقترن بإعادة الجارِّ أو غير مصحوب بأيِّ نوع من أنواع الفصل. وهذا غير جائز باتفاق.

وهكذا فعل الأخفش حينما عالج المسألة في موضع آخر فقال بصدد قوله: {فأَجْمِعوا أمرَكم وشركَاءَكُم}[1]. وقد علَّق الأخفش على هذه العبارة قائلا: "وقال بعضهم: {وشركَاؤُكُم}، والنصب أحسن، لأنَّك لا تجرى الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع، إلا أنه قد حَسُنَ في هذا للفصل بينهما، كما قال: { أئذا كنَّا تراباً وآباؤنا أئنا لمخرجون}[2]، فحسُن لأنه فصل بينهما بقوله "تراباً"[3]. ويمكن مقارنة تعليق الأخفش حول هذه القطعة بما قاله الفراء فيها. يقول الفراء في قوله: {فأَجْمِعوا أمرَكم وشركَاءَكُم}، والإجماع :الإعداد والعزيمة. ونصبْتَ الشركاءَ بفعل مضمر، كأنك قلتَ: {فأَجْمِعوا أمرَكم وادعوا شركَاءَكُم}. وكذلك هي في قراءة عبد الله. والضمير هاهنا يصلح إلقاؤه؛ لأن معناه يشاكل ما أظهرت؛ قال الشاعر:

ورأَيْتَ زوجَك في الوغى متقلِّداً سيفا ورُمحـــا

فنصَبْت الرمحَ بضمير الحمل؛ غير أن الضمير هنا صلُح حذفه لأنهما سلاح يعرف ذا بذا، وفعل هذا مع فعل هذا. وقد قرأها الحسن {وشركَاؤُكُم}، بالرفع، وإنما الشركاء هاهنا آلهتهم؛ كأنه أراد أَجْمِعوا أمرَكم أنتم وشركَاؤُكم. ولسْتُ أشتهيه لخلاف الكتاب، ولأن المعنى فيه ضعيف؛ لأن الآلهة لا تعمل ولا تُجمِعُ"[4].

إن الفراء يصرح هنا بعدم جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير إعادة الجارِّ أو من غير الفصل. وتحليل الفراء واضح كل الوضوح في رفض جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع رغم قوله: "وهو جائز". فهذه العبارة مسبوقة بعبارة أخرى هي "وأكثر كلام العرب أن يقولوا: "استوى

---

[1] الآية 71 من سورة يونس.

[2] الآية 67 من سورة النمل.

[3] الأخفش، معانى القرآن، مرجع سابق، ج 2 : 346.

[4] الفراء، معانى القرآن، مرجع سابق، ج 1 : 473.

هو وأبوه"، ولا يكادون يقولون: "استوى وأبوه"، وهو جائز، لأن في الفعل مضمرا"، أي أن جواز العطف يتوقف على كون الضمير مُضْمرا، أي مستترا في الفعل.

إن مقارنة هاتين القطعتين اللتين وردتا عند كل من الأخفش والفراء توقفنا على تشابه وجهتي نظرهما من جهة، وتشابه وجهتي نظرهما بوجهة نظر سيبويه من جهة أخرى. فحينما عالج الأخفش القطعة الأولى من تحليلاته قال بصدد قوله:{فأَجْمِعوا أمرَكم وشركاءَكم}[1]، ثم جاء بتعليق قصير جاء فيه: "وقال بعضهم: {وشركاؤكم}، والنصب أحسن، لأنك لا تجرى الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع، إلا أنه قد حسن في هذا للفصل بينهما، كما قال: {أئذا كنَّا تراباً وآباؤنا أئنا لمخرجون}[2]، فحسُن لأنه فصل بينهما بقوله "تراباً. وقال بعضهم : {فأَجْمِعوا}، لأنهم ذهبوا به إلى العَزْم، لأن العرب تقول: "أَجْمَعت على أن أقول كذا وكذا، أي عَزَمْتُ عليه. وبالمقطوع نقرأ"[3].

إن الملفت للنظر هو أن الأخفش والفراء يرفضان معا نفس العبارة على أساس عدم صحة اللفظ والمعنى ويقدِّم كل واحد منهما تحليلا لغويا ونحويا تصبان في مصبٍّ واحد؛ فيرفضه الأخفش قائلا : "والنصب أحسن، لأنَّك لا تجرى الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع، إلا أنه قد حَسُنَ في هذا للفصل بينهما.[4] ويرفضه الفراء بقوله : " ونصبْتَ الشركاءَ بفعل مضمر [...]، وقد قراها الحسن {وشركَاؤُكُم}، بالرفع [...]، ولسْتُ أشتهيه لخلافه الكتاب، ولأن المعنى فيه ضعيف"[5]. إذن فكلاهما يرفضان هنا عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع بغير فصل أو بغير تكرير العامل.

وهكذا فعل الفراء أيضاً في مواطن كثيرة أخرى فقدَّم تعليلات مماثلة لما ورد عند سيبويه والأخفش. يقول الفراء في هذا الموضوع : وقوله:{ فاذهب أنت

---

[1] الآية 71 من سورة يونس.

[2] الآية 67 من سورة النمل.

[3] الأخفش، معانى القرآن، مرجع سابق، ج 2: 346. يقول مؤلف "مشكل إعراب القرآن"، في هذه المسألة: "كل القرَّاء قرأ بالهمز وكسر الميم {فأَجْمِعوا}، فيكون نصب الشركاء على المعنى، وهو قول المبرّد [...]. وقيل: انتصب الشركاء على عامل محذوف تقديره: {واجْمَعوا شركاءكم}، فدلَّ "أَجْمَع" على "جَمَعَ"، لأنك تقول: "جَمَعْتُ الشركاءَ والقومَ"، ولا تقول: "أَجْمَعْت الشركاءَ"، إنما يقال: "أَجْمَعْت في الأمر خاصَّة، فلذلك لم يحسن عطف الشركاء على الأمر على التقدير المتقدم [...]. وقد قرأ الحسن البصري برفع الشركاء عطفا على المضمر المرفوع [....]، وحَسُنَ ذلك للفصل الذى وقع بين المرفوع والمضمر، كأنه قام مقام التوكيد، وهو "أمركم". انظر: القيسي، مكّي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، الطبعة الثالثة، تحقيق زهير غازى زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1988، 349-350.

[4] الأخفش، معانى القرآن، مرجع سابق، ج 2 : 346.

[5] الفراء، معانى القرآن، مرجع سابق، ج 1 : 473.

وربُّك فقاتلا"[1]، فقال: (أنت)، ولو أُلْقِيَتْ فقيل: "اذهب وربُّك فقاتلا كان صوابا؛ لأنه في إحدى القراءتين: {إنه يراكم وقبِيلُه}[2]، بغير {هو}. وهي بـ{هو}، و{اذهب أنت وربك} أكثر في كلام العرب. وذلك أن المردود على الاسم المرفوع إذا أُضمر يُكره؛ لأن المرفوع خَفِيٌّ في الفعل، وليس كالمنصوب؛ لأن المنصوب يظهر، فتقول: "ضربْتُه وضربتُك"، وتقول في المرفوع: "قام وقاما"، فلا ترى اسما منفصلا في الأصل من الفعل، فلذلك أُوثِر إظهاره. وقد قال تبارك وتعالى: {أئذا كُنَّا ترابا وآباؤنا}[3]، ولم يقل: (نحن). وكل صواب. وإذا فرَّقت بين الاسم المعطوف بشيء قد وقع عليه الفعل حسُن بعضَ الحسن. من ذلك قولك: "ضربْتُ زيدا وأنت"، ولو لم يكن "زيد"، لقلتَ: "قمتُ أنا وأنت"، "وقمتُ وأنت قليل"، ولو كانت: "إنا هاهنا قاعدين كان صوابا"[4].

ولقد أكَّد الفراء هذا المعنى في موضع آخر وهو يتحدث عن قوله تعالى:{ذو مِرَّة فاستوى وهو بالأفق الأعلى}[5]. وقد علَّق الفراء على هذه الآية قائلا: "{فاستوى} استوى هو وجبريل بالأفق الأعلى لـمَّا أُسْرِيَ به، وهو مطلع الشمس الأعلى، فأضمر الاسم في (استوى)، وردَّ عليه هو، وأكثر كلام العرب أن يقولوا : "استوى هو وأبوه"، ولا يكادون يقولون: "استوى وأبوه"، وهو جائز، لأن في الفعل مضمرا، أنشدنى بعضُهم:

ألم تر أن النبع يُخلقُ عودُه ولا يستوى والخروع المتقصِّف

وقال الله تبارك وتعالى: {أئذا كُنَّا ترابا وآباؤنا}[6]، فردَّ الآباء على المضمر في (كنَّا)، إلا أنه حسُن لما حيل بينهما بالتراب. والكلام: {أئذا كُنَّا ترابا (نحن) وآباؤنا}[7].

وخلاصة القول في هذه المسألة أن هناك مستويين من مستويات التحليل في هذه المسألة:

المستوى الأول، هو مستوى عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع باتفاق بين النحاة الثلاثة جميعا وقد رأينا وجهة نظر سيبويه. أما الأخفش فيُظهِر فكرة عدم الجواز في عبارات مثل:

---

[1] الآية 24 من سورة المائدة.
[2] الآية 27 من سورة الأعراف.
[3] الآية 67 من سورة النمل.
[4] الفراء، معانى القرآن، مرجع سابق، ج 1 : 304.
[5] الآيتان 5-6 من سورة النجم.
[6] الآية 67 من سورة النمل.
[7] الفراء، معانى القرآن، مرجع سابق، ج 3: 95.

"والنصب أحسن، لأنك لا تجرى الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع"، أو "إلا أنه قد حَسُنَ في هذا للفصل بينهما، كما قال: {أئذا كنَّا تراباً وآباؤنا أئنا لمخرجون}. ويقابل ذلك عند الفراء عبارات مثل: "وذلك أن المردود على الاسم المرفوع إذا أُضمر يُكره؛ لأن المرفوع خَفِيٌّ في الفعل، وليس كالمنصوب؛ أو قوله: "وأكثر كلام العرب أن يقولوا: "استوى هو وأبوه"، ولا يكادون يقولون: "استوى وأبوه"، وقد قدَّمنا شرحا لمعنى فعل كاد المنفيّ المتبوع بالفعل المضارع مثل قوله: "ولا يكادون يقولون"، وهو يعنى "لا يقولون"[1]، ومن ذلك عبارات أخرى مثل : {وقد قال تبارك وتعالى: {أئذا كُنَّا ترابا وآباؤنا}، ولم يقل: (نحن)، وهو يشير إلى الجواز بالفصل"، أو مثل: "وإذا فرَّقت بين الاسم المعطوف بشيء قد وقع عليه الفعل حسُن بعض الحسن ... من ذلك قولك: "قمتُ أنا وأنت".

أما المستوى الثاني، فهو مستوى التسجيل لما ورد في مدوَّنة اللغة العربية. ويمكن في هذا المستوى أن يعتقد القارئ أن الفراء يُجيز عطف الظاهر على الضمير المتصل في عبارات مثل قوله: "وهو جائز"، أو "وكل صواب". ويبدو لنا أنه في هذا المستوى أنه يحاول تأويل شيء سُمع عن العرب، ولكنه لا يتبنَّى مبدأ مطلقا يجيزُ ذلك. والدليل على ذلك أنه حينما قال: "وهو جائز، لأن في الفعل مضمرا"، أردَفه ببيت شعر قال أنشدني بعضُهم:

ألم تر أن النبع يُخلقُ عوده ولا يستوي والخروع المتقصِّف

ويظهر من هذا التحليل أنه لا يضع الاستعمالين في درجة واحدة. فهناك راجح ومرجوح، أو هناك تفاوت في درجة الحسن أو في درجة القبول والرفض. ويظهر في مقارنة عبارتين له بعد شرح مواصفات صحة نظام اللغة العام، وهما: "من ذلك قولك: "قمتُ أنا وأنت" وقمتُ وأنت قليل". وقد ورد هاتان الجملتان بعد أن وصف عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل بالكُره وبعد تلك العبارة المشهورة له التي ذكر فيها مفهوم الكثرة في الاستعمال بقوله: "وأكثر كلام العرب أن يقولوا: "استوى هو وأبوه"، ولا يكادون يقولون: "استوى وأبوه". فليس هناك إذن – كما رأينا- خلاف جوهري في عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع بين سيبويه والأخفش من جهة، أو بين الكوفة والبصرة من جهة أخرى كما يزعم البعض.

---

[1] انظر معنى هذه العبارة في عنوان المبدأ النظري العام في شروط جواز عطف الظاهر على الضمير المتصل.

المصادر والمراجع

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مَسْعدة، معانى القرآن، تحقيق فائز فارس، الطبعة الأولى، دار البشير، 1981.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، 1976.

الأنباري (ابن)، كمال الدين أبى البركات عبد الرحمان ابن محمد ابن أبى سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الكتبة العصرية، بيروت، 1987.

جنّيّ، (ابن) أبو الفتح عثمان، الخصائص، الطبعة الثالثة، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب،الجزء الأول 1986، الجزء الثاني والثالث 1988.

حمزة، حسن،

- الصرف بين سيبويه والفراء، مجلّة اللغة العربية الأردني، عدد 53، السنة الحادية والعشرين، عَمَّان، 1997.
- حمزة، حسن، العطف على الضمير المتصل في النحو العربي، مجلة أرابيكا Arabica ، عدد 36، 1989.

الرمّاني، علي بن عيسى، معانى الحروف، الطبعة الثانية، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، بيروت، 1981.

الزجاجي، أبو القاسم،

-الإيضاح في علل النحو، الطبعة الثالثة، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، 1979.

حروف المعانى، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الأردن، 1984.

- الجمل في النحو، تحقيق على توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله بن عمر، الكشاف، دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.

السراج (ابن)، أبو بكر بن محمد، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.

سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، 1983.

الشجري (ابن)، الأمالى الشجرية، طبعة حيدر أباد الدكن، الهند، 1249.

عُبيدة (أبو)، مَعْمَر بن المُثَنَّى التَّيمي، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانْجي، القاهرة، 1954.
عقيل (ابن)، بهاء الدِّين عبد الله، مختصر شرح ابن عقيل على ألفِيَّة ابن مالك، اختصار وترتيب عادل نُوَيْهض، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، 1985.
فارس (ابن)، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الجيل، 1999.
الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، بيروت، دون تاريخ.
الفراهيدي، أبو عبد الرحمان الخليل ابن أحمد، كتاب العين، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001..
القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، طبعة دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967.
القيسي، مكّي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، الطبعة الثالثة، تحقيق زهير غازى زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1988.
الكفوي، أبو البقاء، الكليات، معجم المصطلحات والفروق اللغوية، الطبعة الثانية، تحقيق عدنان درويش وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993.
المبرّد، أبو العبَّاس محمد بن يزيد، كتاب المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1966.
المراديّ، أبو الحسن بن القاسم، الجنى الدانى في حروف المعانى، الطبعة الأولى، تحقيق فخر الدين قبَّاوة وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992.
منظور (ابن)، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط 3، طبعة دار صادر، بيروت، 1994.
النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازى زاهد، عالم الكتب، 1988.
هشام (ابن) ، الأنصاري، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991.
الورد، عبد الأمير محمد أمين، منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، الطبعة الأولى، مؤسسة العلمي، بيروت، 1975.